غزة.. قضية عربية وإنسانية

- **الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة أجبر الفلسطينيين على المقاومة**
- **المرأة والأطفال.. الفئات الأكثر تضررًا بسبب سوء التغذية والجفاف**
- **إدانة دولية واسعة للممارسات الإسرائيلية التي تُعتبر جريمة حرب**
- **حل الدولتين.. هل ينهي المشكلة؟**

د. رامي عطا صديق

خلال الأشهر الماضية، وبالتحديد منذ أكتوبر 2023م، شغل قطاع غزة اهتمام العالم، شمالًا وجنوبًا.. شرقًا وغربًا، وأصبحت غزة حديث الصحف وغيرها من وسائل الإعلام العربية والعالمية، وإن كانت معاناة غزة تعود لسنوات طويلة، بسبب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ما جعل أهل فلسطين في غزة يفكرون دومًا في المقاومة ومحاولة ردع القوات الإسرائيلية.

يُعدّ قطاع غزّة بموجب القانون الدولي تحت الاحتلال الإسرائيلي، على الرغم من الانسحاب أحادي الجانب من القطاع عام 2005م؛ إذ احتفظت إسرائيل بالسيطرة الكاملة على المنافذ البرية والبحرية والجوية، كما تسيطر السّلطات الاسرائيليّة على السجل السكاني في غزة وشبكات الاتصالات، سواء كانت شركات المحمول أو الاتصال بالإنترنت، إلى جانب السّيطرة على العديد من الجوانب الأخرى للحياة اليومية وجوانب البنية التحتية.

بالتّالي كان لدى إسرائيل القدرة على السّيطرة على عدّة مناحٍ من حياة السكان في قطاع غزة، في عقاب جماعيّ غير مسبوق، ما يُعدّ انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني.

حماس تسيطر والفلسطينيون يعانون

فازت حركة حماس في الانتخابات التشريعية التي أُجريت في يناير 2006م، لتسيطر عسكريًّا على القطاع منذ يونيو 2007م، وتم الإعلان الإسرائيلي

عن غزة "كيانًا معاديًّا"؛ ففرضت عقوبات وقيود إضافية مشددة، مسّت بالحقوق الأساسية لسكان القطاع، ومن ذلك دخول المستلزمات الأساسيّة للمدنيين، مثل: الوقود والبضائع، والتّضييق على حركة الأفراد من وإلى القطاع.

كما عملت السلطات الإسرائيلية على عزل قطاع غزة، وفصله عن باقي الأراضي الفلسطينية، وتحكمت السلطات الإسرائيليّة في كمية ونوعية البضائع والمواد التي تدخل إلى قطاع غزة، وحظرت المئات من المنتجات. الأمر الّذي أضرّ بالقطاع الاقتصاديّ، وأصاب القطاع بالرّكود الشّامل، كما أدّى إلى ارتفاع حاد في معدلات الفقر والبطالة. كما تأثر القطاع الصحي، فلا يتوفر تنوّعًا في الأصناف واللوازم الطبية الأساسية، وزاد عدد المرضى الموضوعين على قائمة الانتظار لأشهر بغرض تلقّي العلاج وإجراء العمليات الجراحية.

لقد دخل اقتصاد قطاع غزة ركودًا عامًّا منذ فرض الحصار الإسرائيلي، ما أدى إلى إغلاق شبه كامل للمعابر التجارية وقيود شديدة على حركة التجارة. حيث شنّت إسرائيل عدة هجمات عسكرية مدمّرة على القطاع خلال سنوات الحصار، أسفرت عن مقتل آلاف المدنيين وتدمير آلاف المنازل والمنشآت المدنية، وأحدثت دمارًا ضخمًا في مرافق البنى التحتية. وفاقمت الهجمات الإسرائيلية من تدهور الأوضاع الاقتصاديّة، وشلّت المرافق الاقتصادية، بسبب تدمير المصانع والشركات وفقدان الوظائف. أما على مستوى الاقتصاد الكلي، فقد بلغت مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين أقل من 18% مع نهاية عام 2020م.

وضاعفت جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، التي بدأت بالتفشي داخل القطاع في أغسطس 2020م ممَّا فاقم من الأزمات التي يعاني منها اقتصاد القطاع؛ إذ تسببت إجراءات الإغلاق لدواعٍ وقائيّة بزيادة معاناة العمال الذين يعملون بنظام اليومية. وبحسب اتحاد نقابات العمال في قطاع غزة، فقد أصبح حوالي 160 ألف عامل عاطلًا عن العمل، أو أوقفوا مؤقتًا عن العمل بسبب الإغلاقات الوقائيّة. كما أنّ الأجور اليومية التي يتحصّل عليها العمال منخفضة جدًّا، تجعلهم عاجزين عن إدارة شؤونهم الماليّة في فترة الإغلاقات. سيّما أنّ متوسط الأجر اليومي للعامل يعادل 3 $، وهو ما لا يتناسب مع الظروف المعيشية الإنسانيّة وغلاء الأسعار.

عملية طوفان الأقصى

ربما من هنا كان التفكير المستمر من جانب الفلسطينيين في المقاومة؛ ففي السابع من أكتوبر الماضي (2023م)، استطاع مقاتلون من فصائل المقاومة الفلسطينية، تنفيذ عملية "طوفان الأقصى"، حيث تم اجتياز حاجز إسرائيل- غزة إلى منطقة غلاف غزة، بالإضافة إلى إطلاق الصواريخ على إسرائيل، وأخذ رهائن، ومن هنا أعلنت إسرائيل الحرب على حركة حماس، واستدعت "300" ألف جندي احتياطي لتنفيذ العملية العسكرية الإسرائيلية.

فرضت إسرائيل حصارًا شاملًا على قطاع غزة في 9 أكتوبر 2023م، وقد شمل منع دخول الغذاء والماء والدواء والوقود والكهرباء. وقالت إسرائيل إنَّ رفع الحصار عن غزة لن يتمَّ إلا بعد عودة الرهائن الذين اختطفتهم حماس بسلام إلى وطنهم.

في أعقاب الحرب الفلسطينية- الإسرائيلية 2023م فُرض حصار أكبر وأضيق وأكثر شمولًا في 9 أكتوبر 2023م، وهي المرة الأولى التي يُفرض فيها مثل هذا الحصار على هذا النحو، إذ تقع المعابر الحدودية في غزة على طول الحدود بين إسرائيل ومصر منذ 2005م، تحت سيطرة إسرائيل بالأساس مع مصر.

كما ضربت إسرائيل عددًا من المستشفيات والمراكز الصحية في غزة، مثل المستشفى المعمداني، إذ ادعت السلطات الإسرائيلية اختفاء بعض عناصر المقاومة به.

تضامن عربي ودولي

منذ أن بدأت هجمات إسرائيل على قطاع غزة، تضامنت كثير من الدول العربية مع الشعب الفلسطيني؛ حيث أعلنت الأردن عبر بيان صدر عن الديوان الملكي الهاشمي يفضي بالتنسيق مع مصر، بغية إيصال مساعدات إلى غزة عن طريق معبر رفح الحدودي، ومن جانبها حذَّرت مصادر أمنية مصرية من وجود نوايا لتصفية الأراضي الفلسطينية من سكانها، عقب تصريحات لمسؤول إسرائيلي هدد فيها النازحين من القطاع وأمرهم بالتَّوجُّه إلى مصر. الأمر الذي رفضته القيادة السياسية المصرية، منعًا لتصفية القضية الفلسطينية وتفريغها من مضمونها، مع

استمرار تقديم الدعم للفلسطينيين في غزة، من حيث المستلزمات الطبية والمواد الغذائية، من خلال المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، حيث شارك المجتمع المدني المصري في إمداد غزة بالمعونات قدر المستطاع.

خسائر الحصار الإسرائيلي

في 2 أبريل 2024 أوضح تقرير مشترك للبنك الدولي والأمم المتحدة أن تكلفة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية في قطاع غزة، في الفترة ما بين أكتوبر 2023 وحتى يناير2024، تقدر بنحو 18.5 مليار دولار، أي ما يعادل 97% من إجمالي الناتج المحلي للضفة الغربية وقطاع غزة معًا عام 2022م.

محاولات مجلس الأمن

بعد أكثر من خمسة أشهر من الحرب، وفي 25 مارس 2024م، اعتمد مجلس الأمن الدولي قراره الأول الذي يُطالب بوقف فوري لإطلاق النار في غزة خلال شهر رمضان بما يؤدي إلى وقف مستدام لإطلاق النار، وذلك بتأييد 14 عضوًا وامتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت. وحظي قرار مجلس الأمن بتأييد دولي وعربي واسع النطاق خاصةً وأنها المرة الأولى التي يتبنى فيها قرارًا بوقف إطلاق النار في غزة والذي عطلته الولايات المتحدة عدة مرات من قبل.

المرأة والأطفال الأكثر تضررًا

هكذا يشير الواقع إلى أنه من بين أكثر الفئات تضررًا من العدوان الإسرائيلي على غزة هم الأطفال والنساء! بسبب سوء التغذية والجفاف. وأن سنوات طويلة يواجه فيها الفلسطينيون ومن بينهم الأطفال والنساء ومعهم المسنون والشيوخ، كثيرًا من المعاناة والحياة غير الآدمية وغير الإنسانية. وهكذا فإن الأطفال والنساء في فلسطين وحول العالم هم الأكثر مُعاناة من الحروب والصراعات المسلحة، وما يُصاحبها من مشكلات تتعلق بالنواحي الأمنية والصحية والتعليمية والغذائية، فضلًا عن التأثيرات النفسية والاجتماعية.

ولعل اللافت للنظر هنا والمُثير للانتباه هو أن يحدث هذا على مسمع من المجتمع الدولي بمؤسساته السياسية والحقوقية، وأن يقع ما نشاهده عبر وكالات الأنباء والقنوات التليفزيونية والمواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي أمام

مرأى من حكومات العالم، التي يتجاهل بعضها ويتغاضى عن العدوان الذي تمارسه حكومات إسرائيل المتعاقبة بحق الشعب الفلسطيني صاحب الحق وصاحب الأرض.

إننا لا نتخيل الأطفال إلا وهم يمضون يومهم في البيت والحضانة أو في المدرسة والنادي ودور العبادة... يتعلمون الموسيقى والرسم والتلوين، ويكتسبون مهارات حياتية، ويلعبون في الحدائق ويسعدون بالمنتزهات وشاطئ البحر، ويتجولون بحريةٍ وأمان مع ذويهم من الآباء والأمهات في الشوارع والميادين، وبالإجمال يعيشون الحياة بفرح وهدوء وسلام، ما يؤهلهم لأن يكونوا مواطنين صالحين للوطن وأناسًا نافعين للمجتمع الإنساني.

مجاعة في قطاع غزة

تقارير وتصريحات كثيرة صدرت عن منظمات دولية تدين إسرائيل منها – مثلًا لا حصرًا– برنامج الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة المطبخ المركزي العالمي "وورلد سنترال كيتشن"، وبرنامج الأغذية العالمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

في 18 مارس 2024م أشار تصنيف عالمي عن معدلات الجوع عالميًّا إلى أن النقص الشديد في الغذاء بأنحاء قطاع غزة "تجاوز مستويات المجاعة"، وأن الموت الجماعي "أصبح وشيكًا" ما لم يتم السماح بتدفق المواد الغذائية إلى المناطق المعزولة بسبب القتال. وأصبحت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" شريان الحياة في القطاع. لكن السلطات الإسرائيلية تعمل على عرقلة عمل الأونروا، وبالأخص شمال القطاع.

من جانبه، قال فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، إن القيود التي تفرضها إسرائيل على دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة ترقى إلى مستوى التجويع وهو ما يُعد جريمة حرب.

وفي 28 مارس 2024م أمر قضاة محكمة العدل الدولية بالإجماع إسرائيل باتخاذ كل الإجراءات الضرورية والفاعلة لضمان دخول إمدادات الغذاء الأساسية لسكان غزة دون تأخير، وقال القضاة إن الفلسطينيين في غزة يواجهون ظروف حياة صعبة في ظل انتشار المجاعة التي ظهرت بالفعل في القطاع.

وفي 9 أبريل 2024م، قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن استخدام إسرائيل التجويع كسلاح في قطاع غزة يُمثل "جريمة حرب" وأكدت أن تأثير التجويع على سكان غزة يتفاقم بسبب "الانهيار شبه الكامل لنظام الرعاية الصحية".

وقالت المتحدثة باسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف"، إن سكان شمال غزة يعتمدون بشكل كبير على العشب للبقاء على قيد الحياة مؤكدة أن الفرصة ما زالت قائمة لمنع المجاعة في قطاع غزة إذا ما تم غمره بالمساعدات (11 أبريل 2024م).

وفي 25 أبريل 2024م أطلقت وكالة الأونروا نداءً لجمع 1.21 مليار دولار للتعامل مع الأزمة الإنسانية غير المسبوقة في قطاع غزة والاستجابة للاحتياجات في الضفة الغربية. ومن جانبها حمّلت منظمة "بتسليم" الإسرائيلية المعنية بحقوق الإنسان، إسرائيل مسؤولية ما وصفته بـ"جريمة التجويع" في غزة، وأشارت في وثيقة بعنوان "عار التجويع: إسرائيل مسؤولة عن جريمة التجويع في قطاع غزة" إلى أن الإجراءات التي تتخذها حكومة نتنياهو "زائفة" وغير كافية لمواجهة الأزمة الإنسانية المتفاقمة في القطاع.

وأعلنت مؤسسة "وورلد سنترال كيتشن" الإغاثية الخيرية، أنها قررت استئناف عملياتها في قطاع غزة بعد شهر من وقفها بسبب مقتل 7 من موظفيها في غارة جوية إسرائيلية (29 أبريل 2024م).

عرقلة الأونروا

صدَّقت لجنة الدستور والقضاء في الكنيست الإسرائيلي على مشروع قانون يفضي بوقف عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في القدس المحتلة.

وفي 8 مارس 2024م قال فيليب لازاريني المدير العام للأونروا، إن الوكالة "مهددة بالموت ومعرضة لخطر التفكيك" بعد أن أوقف عدة مانحين تمويلهم بسبب مزاعم إسرائيلية بأن بعض الموظفين شاركوا في هجوم حماس في 7 أكتوبر.

وفي 18 مارس 2024م أعلنت الأونروا ومصر أن السلطات الإسرائيلية قامت بخطوة غير مسبوقة ورفضت السماحَ للمدير العام للوكالة فيليب لازاريني

بدخول قطاع غزة، لا سيما أنها المرة الأولى التي يُمنع فيها لازاريني من دخول القطاع منذ توليه المنصب في عام 2020م.

ومن جانبه قال فيليب لازاريني المفوض العام لوكالة الأونروا، عبر منصة "إكس": "إنه اعتبارًا من اليوم أصبحت الأونروا، شريان الحياة الرئيسي للاجئين الفلسطينيين، محرومةً من تقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى شمال قطاع غزة"، مضيفًا: "هذا أمر مشين يشير إلى تعمد عرقلة المساعدة المنقذة للحياة وسط مجاعة من صنع الإنسان. يجب رفع هذه القيود" (24 مارس 2024م).

وقد أثار تعطيل عمل الأونروا رفض واستياء كثيرٍ من الدول والمنظمات الحقوقية والإنسانية حول العالم.

حل الدولتين.. هل ينهي المشكلة؟

يجمع كثيرون من الخبراء والمتخصصين، فضلًا عن المنظمات والمؤسسات الدولية، أن حل الدولتين هو الحل الأنسب للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، ففي 24 يناير 2024م، وصف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش، رفض إسرائيل حل الدولتين بأنه "غير مقبول" ومن شأنه أن يطيل أمد النزاع في قطاع غزة.

وفي 25 يناير 2024م، قالت حركة حماس إنها ستلتزم بوقف إطلاق النار إذا أصدرت محكمة العدل الدولية قرارًا بذلك في الدعوى المقدمة من جنوب إفريقيا، ونفذته إسرائيل.

وأكدت القاهرة وواشنطن مجددًا موقفهما الثابت برفض أية محاولات لتهجير الفلسطينيين خارج أراضيهم، مع التوافق على حل الدولتين باعتباره أساس دعم الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط (26 يناير 2024م).

وفي 29 يناير 2024، قالت حركة "حماس" إن إطلاق من تحتجزهم سيتطلب تنفيذ إنهاء مضمون للحملة العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة، وسحب جميع قوات الاجتياح.

موقف مصر

مع بدء الحرب على قطاع غزة أعلنت مصر رفضها للحرب، ورفض تهجير الفلسطينيين إلى رفح المصرية وسيناء، مع استمرار دعم القضية الفلسطينية، وتقديم المساعدات عبر الجهات الحكومية وغير الحكومية.

ويذكر أنه في 11 فبراير 2024م حذرت مصر إسرائيل، من تنفيذ عملية عسكرية في مدينة رفح، مؤكدة أن عواقب ذلك ستكون وخيمة، وطالبت بضرورة تكاتف جميع الجهود الدولية والإقليمية للحيلولة دون استهداف رفح.

وفي 18 فبراير 2024م، أعلن رئيس الهيئة العامة المصرية للاستعلامات ضياء رشوان أن مصر تقدمت بمذكرة لمحكمة العدل الدولية، حول الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.

وفي 27 فبراير 2024م، نفذت القوات الجوية للأردن ومصر والإمارات وقطر عملية إنزال جوية مشتركة للمساعدات فوق غزة، في إطار جهود دولية مشتركة لتخفيف المعاناة على أهالي القطاع. ويستمر دعم الدولة المصرية لقطاع غزة.

السؤال الآن

لعل السؤال الآن هو هل من الممكن أن يتحرك المجتمع الدولي لوقف هذا العدوان، حمايةً للأطفال والنساء والمسنين والشيوخ، ورد الحقوق للشعب الفلسطيني الذي يُعاني منذ أكثر من خمسة وسبعين عامًا ممارسات صهيونية تقوم على الاستعمار وانتهاك حقوق الآخرين؟! هي رسالة لمؤسسات المجتمع الدولي، لعلها تتدخل وتنقذ أطفال غزة ونساءها من هذا الهجوم الوحشي، وأن تتدخل لوقف الانتهاكات التي تحدث بحق المرأة والأطفال، بل بحق الشعب الفلسطيني بأسره، الذي يثبت يومًا بعد آخر قوته وصموده ودفاعه المستميت عن الحق.